بإصـــرار من الحكـــومة والقطـــاع الخـــاص

الشركات الفرنسية شريك أساسى فى إنتاج الطاقة المتجددة

رحبت الحكومة والشركات المصرية بالقطاع الخاص بوجود الشريك الفرنسى كأساس للتعامل فى إنتاج الكهرباء من الطاقة الجديدة والمتجددة، وكان لهذا حجتهم فى ذلك أن الشركات الفرنسية تتمتع بالخبرات العالية والجودة والسرعة فى الإنتاج بما لديها من تكنولوجيات حديثة وخبراء فى مجال توليد الكهرباء من الطاقات الجديدة والمتجددة، وأنها تتلاءم مع الظروف والوضع المصرى الحالى، إلى جانب الدراية الكاملة بالسوق المصرى سواء من حيث الدراسات أو التعامل مع الشركات المصرية من القطاع الحكومى أو الخاص، كما أن الشركات الفرنسية ومن خلال فروعها للشركات فى مصر ستجد المنفذ الرئيسى للتسويق والتعامل مع باقى الشركات المصرية، الحكومة المصرية ومن خلال وزارة الكهرباء سارعت بإبداء رغبتها فى الاعتماد على أكثر من 67٪ من القطاع الخاص لإنتاج هذه الطاقة الكهربائية ومن أجل ذلك وفرت العديد من المميزات والإجراءات لتشجيع المستثمر الأجنبى والمحلى للاستثمار فى مجال الطاقة الجديدة عن طريق تخصيص مساحات من الأراضى بحق الإنتفاع، وتوقيع اتفاقية شراء للطاقة لمدة 25 عاما، وإتاحة استخدام الشبكة الكهربائية لنقل الكهرباء وغيرها من المميزات فى السطور التالية:

■ وزارة الكهرباء:

الدولة تدعم القطاع الخاص بعدد من الإجراءات والمساندة من خلال حوافز تشجيع الاستثمار منها

■ تخصيص مساحات من الأراضى بحق الانتفاع

■ توقيع اتفاقية شراء للطاقة لمدة 25 عاما

■ إتاحة استخدام الشبكة الكهربائية لنقل الكهرباء

وليد شتا

نادر رياض

حسن يونس

وخبـــراء:

■ د. نادر رياض: ضرورة إصدار تشريع لتقنين عملية الضخ بالشبكة الموحدة من الشركات المنتجة بالقطاع الخاص

■ وليد شتا: مطلوب استخدام الشبكة الموحدة لنقل الكهرباء وتقديم المعونة الفنية للمستثمرين

تجرى مصر الآن العديد من المباحثات الثنائية مع الحكومة والقطاع الخاص الفرنسى لجذب الاستثمارات الأوروبية فى مجال إنشاء عدد من محطات توليد الكهرباء بالطاقة المتجددة فى مصر ضمن منظومة قطاع الكهرباء المصرى التى تستهدف مشاركة الطاقة المتجددة بنسبة 20٪ من إنتاج الطاقة مع حلول عام 2020

وقال مصدر مسئول بوزارة الكهرباء الحكومة تدعم مشاركة القطاع الخاص فى مثل هذه المشروعات وتطوير فرص الشراكة الصناعية والاقتصادية مع مثيلتها من الشركات الفرنسية التى تسهم فى تبادل التكنولوجيا الفنية فى هذا المجال.

الخطة الخمسية

وأضاف المصدر إن الخطة الخمسية القادمة 2012 – 2017 تستهدف الوصول بإجمالى قدرات التوليد من الطاقة الشمسية حوالى 280 ميجاوات تتمثل فى إنشاء محطة كوم امبو الشمسية بقدرة 100 ميجاوات بالإضافة إلى تنفيذ محطة بالغردقة بقدرة 20 ميجاوات ويجرى إعداد الدراسات حاليا بشأنها بالتعاون مع اليابان بالإضافة إلى محطة توليد بالخلايا الفوتوفولتية قدرة 20 ميجاوات بالتعاون مع الوكالة الفرنسية للتنمية.

وأضاف أنه يجرى حاليا تجارب تشغيل المحطة الحرارية الأولى بالكريمات قدرة 140 ميجاوات والتى من المنتظر أن يتم التشغيل التجارى لها منتصف الشهر القادم وتعد هذه المحطة إحدى 4 محطات كبرى على مستوى العالم.

وأشار إلى أن الدولة تدعم القطاع الخاص بعدد من الإجراءات والمساندة من خلال حوافز تشجيع الاستثمار لعل من أهمها تخصيص مساحات من الأراضى لإقامة مشروعات توليد كهرباء من طاقة الرياح وتوقيع اتفاقية شراء للطاقة لمدة 25 عاما مع وجود ضمانات حكومية لاتفاقية الشراء وتحديد تعريفة الشراء وإتاحة الأرض بنظام حق الانتفاع بسعر لا يؤثر على اقتصاديات الشراء.

وأوضح أن مشاركة القطاع الخاص المصرى فى إنتاج الطاقة ستصل إلى نحو 67٪ من أجل ذلك يتم تقديم المعونة الفنية للمستثمرين فى مجال مشروعات طاقة الرياح، وشراء الفائض من الكهرباء المولدة من مشروعات القطاع الخاص، إلى جانب إتاحة استخدام الشبكة الكهربائية لنقل الكهرباء، أو لاستخدامها كمصدر احتياطى للتغذية، وكذلك التحقق من كفاءة استخدام الطاقة للأجهزة المنزلية عن طريق تقديم خدمات فنية لضمان توافق المواصفات الفنية للمنتجات مع المواصفات القياسية المصرية.

برامج البحث العلمى

وبداية يقول الدكتور مهندس نادر رياض رئيس مجلس الأعمال المصرى الألمانى ورئيس الاتحاد العربى للملكية الفكرية أن بعض الدراسات حول مستقبل الطاقة فى مصر فى السنوات الأخيرة أوصت بضرورة التوسع فى استغلال مصادر الطاقة المختلفة لتوفير الاحتياجات الضرورية للكهرباء، لافتاً إلى ضرورة إصدار تشريع لتقنين عملية الضخ بالشبكة الموحدة من قبل الشركات المنتجة من القطاع الخاص، إلى جانب السماح بالتصريح بإقامة العديد من الشركات الخاصة بحيث يكون نشاطها الرئيسى يتركز فى توفير معدات توليد الطاقة الكهربائية من الطاقة الشمسية وغيرها مثل طاقة الرياح لتناسب الأغراض المختلفة، مضيفاً ضرورة البدء فى إنتاج السليكون النقى اللازم لعملية الإنتاج كمدخل لتكثيف علاقات التعاون والانتفاع المتبادل بين مصر وعدد من الدول الأوروبية المتقدمة فى مجال تكنولوجيات الطاقة الشمسية وطاقة الرياح ومنها ألمانيا وفرنسا وإيطاليا، وهو مدخل سيوفر الكثير من الإجراءات الاقتصادية بالنسبة للقطاع الخاص المصرى والعربى والأجنبى، مع ضرورة تكثيف برامج البحث والتطوير سواء فى هيئة الطاقة الجديدة والمتجددة أو فى الجامعات والهيئات ومراكز البحوث، وذلك بغرض تحديث وتطوير التكنولوجيات المناسبة وخفض تكلفة التوسع فى الاعتماد على الطاقة لافتاً إلى أن مصر أن لها الأوان أن تدخل السباق العالمى فى مجال استخدام التكنولوجيا المتقدمة للطاقة المتجددة، بل إن الأمر سيتعدى هذا إلى استقطاب الاستثمارات الأجنبية والحصول على التكنولوجيات المتقدمة فى هذا المجال، وذلك كله فى إطار تعاون فنى واقتصادى واسع النطاق بين مصر وعدد من الدول المتقدمة فى هذا المجال.

الكوادر

ويضيف الدكتور رياض من الضرورى أن تسعى الدولة عن طريق المجلس الأعلى للطاقة ووزارة الكهرباء والطاقة إلى الإسراع بإنشاء مراكز تدريب وتأهيل للكوادر الفنية المتخصصة والتى تعمل فى هذا المجال سواء من مهندسين أو فنيين بإرسالهم للخارج للتدريب والتأهيل أو من خلال التدريب فى المراكز المتخصصة والتى بها خبراء ومدربون من الكفاءات المصرية والأجنبية والتى تقيمها الشركات الأجنبية العاملة فى هذا المجال بمصر.

ومن جانبه يقول أحد الخبراء الفرنسيين – والذى فضل عدم ذكر إسمه أن شركته الفرنسية حضرت ضمن وفد مكون من 5 شركات فرنسية كبرى تقوم بإنتاج الطاقة الكهربائية من الطاقة الجديدة والمتجددة وأن هذا الحضور جاء بناء على رغبة شديدة من الحكومة الفرنسية والمصرية معاً لعرض خبرتها ومشروعاتها على الحكومة المصرية والمستثمرين المصريين بهدف المشاركة فى إنشاء محطات لإنتاج الكهرباء من المحطات الطاقة الشمسية وطاقة الرياح فى مصر، إلى جانب فتح مجالات استثمار جديدة فى مجالات إنتاج الطاقة فى مصر، وعن سبب اختيار مصر بالتحديد لعرض الخبرة الفرنسية والتوجه للاستثمار فيها لإنتاج الطاقة النظيفة أوضح رئيس دربى بأن مصر تعتبر من الدول التى وقع عليها الاختيار الفرنسى لتطبيق التكنولوجيا الفرنسية الجديدة فمصر تتمتع بمصدر ضخم من طاقة الرياح إلى جانب الطاقة الشمسية والتى لا يتواجد فى غيرها من الدول بمنطقة أوروبا أو غيرها.

ويوضح أن الاستفادة ستكون متبادلة بين مصر وفرنسا، ففرنسا ستستفيد من الإمكانيات الموجودة فى مصر لتطبيق الأبحاث التكنولوجية الجديدة فى مجال الطاقة الجديدة والمتجددة التى تمتلكها مصر، كما أن مصر ستستفيد من التلج للطاقة الكهربائية والخبرة الفرنسية العالية فى هذا المجال سواء عن طريق تدريب الكوادر الفنية المصرية أو مد الشركات المصرية بالأبحاث والدراسات التكنولوجية الجديدة.

سقف التعامل

ويشير محمد صالح مدير عام بإحدى شركات القطاع الخاص المصرى لبيع المحطات الكهربائية إلى أن ميزة الشركات الفرنسية أنها تقدم لمصر الجديد فى أحدث التكنولوجيات الخاصة فى إنشاء المحطات الكهربائية سواء للمشروعات الحكومية المتمثل فى وزارة الكهرباء والطاقة أو لشركات القطاع الخاص، كما أن الشركات الخاصة تستفيد بصفة خاصة من هذه الخبرات لأن مجالها مفتوح ولا يوجد تقيد للعمل معها، كما أن إنتاجها من المحطات يكون آمنا وله مميزات عن الشركات الأخرى بدول ذات خبرات ضئيلة، موضحاً أن شركته تقوم ببيع هذا المنتج للشركات الخاصة المصرية والعربية على السواء، وهى تحتاج إلى سرعة فى التنفيذ مع جودة فى الإداء والإنتاج.

ومن جانبه يقول وليد شتا مديرعام التسويق والتطوير بشركة شينيدر إليكتريك الفرنسية (مصر) أن الجديد فى مجال توليد الكهرباء من الطاقة الشمسية فى مصر أننا اكتشفنا أن هناك العديد من الشركات الخاصة المصرية والأجنبية تعمل فى هذا المجال بقوة، ومثال ذلك سيتم إنشاء مصنع جديد (تى دى بانلس) وهى شركة مصرية ستقوم بإنتاج الكهرباء من الطاقة الشمسية، مشيراً إلى أن محطة الزعفرانة الآن مثال جيد جداً لإنتاج الكهرباء من الطاقة المتجددة (طاقة الرياح) وتنتج ما يقرب من 7 الاف ميجا وات، وبالتالى لم يتبق سوى الخطوة الجديدة وهى الطاقة الشمسية والتى ستكمل المنظومة، وسيساعد فى ذلك وجود العديد من الشركات التى تعمل مجال الإنشاءات والمعدات والآلات لإنشاء هذه المحطات.

ويشير إلى أن هناك العديد من المستثمرين المصريين والأجانب يعملون بجدية وكفاءة فى مجال الطاقة النظيفة والمتجددة ويطلبون التعاون معنا فى هذا المجال، ومنها محطات توليد للمياه تعمل بالطاقة الشمسية، وقرى سياحية تريد استخدام الطاقة الشمسية بدلاً من الطاقة الكهربائية العادية، موضحاً أن الحكومات فى معظم دول العالم وليس فى مصر وحدها تقوم بدعم المنتجات البترولية ومشتقاتها، ودعم سعر البنزين والجاز، وللأسف جميع المشروعات التى تبنى على الطاقة الجديدة والمتجددة ليس لديها دعم، وبالتالى بدون أن نشعر فإننا ندعم كل ما هو ضد البيئة مطالباً بأن يخصص دعم حكومى ممائل للطاقة الناتجة من الطاقة الجديدة والمتجددة ويكون ذلك على الأقل بأن تقوم الحكومة بشراء الطاقة الكهربائية المنتجة بسعر مناسب من الطاقة الجديدة والمتجددة سواء من طاقة الرياح أو الطاقة الشمسية، وبذلك سيكون دعما لهذه المشروعات الجديدة لأن المستثمر يقوم بإنتاج هذه الطاقة بتكلفة مرتفعة بدون أى دعم مقابل من الحكومة.

ويضيف أن سبب ارتفاع تكلفة الإنتاج للطاقة الكهربائية من الطاقة الجديدة والمتجددة ناتجة عن قلة المنتج من الكهرباء، وحتى تقل التكلفة لابد من زيادة الإنتاج وزيادة البيع للجهات المختلفة ومنها للشبكة الموحدة، وبالتالى مطلوب دعم عاجل لهذه الصناعة حتى ينخفض سعرها وتكلفتها خاصة فى مراحلها الأولى.

ومن جانبه يضيف مسئول بإحدى الشركات الصناعية الكبرى فى مصر رداً على سؤال حول دخول الشركات الفرنسية فى مجال إنتاج الكهرباء من الطاقة الطاقة المتجددة السبب فى ذلك يرجع إلى فرنسا لديها الطاقة الكهربية متوافرة من الطاقة النووية بنسبة تصل إلى 70 ٪ من إجمالى كميات الطاقة، وبالتالى أى شركة تريد الدخول إنتاج الكهرباء لابد أن تكون منافسة بدرجة كبيرة جداً لأن تكلفة إنتاج الكيلو وات من الكهرباء من الطاقة النووية أرخص بكثير من إنتاجها من الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والبترول وغيرها، ولهذا السبب تنافس الشركات الفرنسية بقوة فى هذا المجال عن مثيلتها من دول أوروبا داخل السوق المصرى.

نظام بى أو تى

ومن جانبه أكد محمد على أحد الخبراء المصريين فى إنشاء المحطات الكهربائية أن أفضل الحلول لإنشاء محطات توليد كهرباء سواء من خلال طاقة الرياح أو الطاقة الشمسية أن يكون عن طريق مشروعات بنظام. B O. T وبحيث يكون إنتاج الشركة مضمونا لبيعه للحكومة طوال فترة التعامل مع الحكومة، إلى جانب تمتع الشركات بكافة الميزات التى تطرحها الحكومة على المستثمرين، سواء من جانب تخصيص الأراضى أو الإعفاءات الجمركية والضريبية على المعدات والمستلزمات أو حتى ضمان عمليات التمويل أثناء سير المشروع.

ويطالب محمد على الحكومة بتشجيع الاستثمار فى إنتاج الكهرباء من الطاقة الجديدة والمتجددة، إلى جانب الاهتمام بتدريب الكوادر الفنية فى هذا المجال التصنيعى لإنتاج الكهرباء، لأننا حتى الآن لا يوجد لدينا عمالة مدربة على الإنتاج، إلى جانب تسهيل ومد الخدمات والمرافق اللازمة لهذه المشروعات فى المناطق المؤهلة لهذه الصناعة.

■ فتحى السايح ■